التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير

عمر محمد حميدان*
ommmr@yahoo.com

تقديم: بالرغم من حداثة الحياة الحزبية في ليبيا وقصرها، إلا أنها تظل من أهم ملامح وسمات مرحلة الثورة، وشاهدا حقيقيا على التغيير الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات النزيهة، كما تعتبر هذه التجربة الحزبية -بحق- التغيير الأكبر لمشروع ثورة 17 فبراير، وبالتالي فهي حقيقة بالدراسة والبحث، وجديرة بالعناية والتحليل.

ابتدأت هذه التجربة بصدور القانون رقم " قانون رقم 29 لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية بتاريخ 02 / 5/ 2012، لتخوض ليبيا ثلاث تجارب انتخابية هي انتخابات المؤتمر الوطني العام، وانتخابات الهيئة التأسيسية للدستور، وكان آخرها انتخابات مجلس النواب الليبي التي أجريت في 25 /2014/6م. وقد شاركت الأحزاب السياسية في هذه التجارب التي كانت اختبارا عمليا حقيقيا لتقييم الحياة الحزبية خلال النظام الجديد في ليبيا.

وسنحاول في هذه الورقة أن نتعرف بإيجاز عن هذه التجربة، عبر تتبع الدور السياسي للأحزاب، والذي هو مقسم الى قسمين: دور سياسي مباشر، يتمثل في الدور الانتخابي في العملية السياسية لانتخابات المؤسسات السياسية، وهو ما سنتناوله في المطلب الثاني فنخصصه لدور غير مباشر لها بخصوص المساهمة في الحياة السياسية العامة.

1. الدور الانتخابي للأحزاب في العملية السياسية

إن الدور الانتخابي للأحزاب السياسية في دولة ما رهين بالنظام الانتخابي فيها، وفي ليبيا لحد الآن نظام انتخابي موحد وثابت، فخلال هذه الفترة البسيطة التي أعقبت ثورة 17 فبراير إلى الآن شهدت ليبيا ثلاث عمليات انتخابية مختلفة، استقلت كل عملية منها بنظام انتخابي خاص ومغاير عن سابقتها، فكان من الطبيعي أن يتأثر دور الأحزاب- زيادة ونقصانا- في كل عملية منها تبعا لتغير نظامها الانتخابي، ففيما سمح القانون الانتخابي للمؤتمر الوطني العام بالمشاركة المباشرة للأحزاب السياسية، اقتصر دور الأحزاب على المشاركة غير المباشرة في انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وانتخابات مجلس النواب.

1.1. المشاركة المباشرة للأحزاب السياسية في انتخابات المؤتمر الوطني العام

تم تنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام بموجب القانون رقم 4 لسنة 2012 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام الصادر في 28/ 1/ 2012م، والذي اعتمد النظام الانتخابي المتوازي[1] الذي تضمن نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي ذا

---

* طالب باحث بسلك دكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط .

[1] يقصد بالنظام المتوازي أنه تبني نظامين انتخابيين معا، فقسم 200 مقعد إلى 120 للترشح الفردي أي المستقلين، و80 مقعد للقوائم الحزبية، ووضع دوائر انتخابية خاصة بكل نظام. واختار لكل من النظامين آلية معينة، فبينما كان النظام الفردي يعتمد على الأغلبية البسيطة بحيث يفوز بالمقعد أعلى الاصوات، كان نظام القوائم يعتمد على الأغلبية النسبية والقائمة المغلقة. والمقصود بالأغلبية النسبية أن المقاعد توزع بنسبة فوز الاحزاب، بخلاف الأغلبية البسيطة المتبعة في النظام الفردي، فلا يأخذ الحزب الأعلى أصواتا كل المقاعد، وإنما توزع المقاعد بطريقة نسبية بحيث من يتحصل على نصاب مقعد يفوز به فإذا لم يتم بلوغ نصاب المقعد يحتكم الى الأغلبية البسيطة في المقعد. والمقصود بالقوائم المغلقة أن ترتيب القائمة إلزامي، ولا يستطيع الناخب أن يرشح لاسم داخل القائمة، فإذا فازت القائمة بمقعد يكون من حق الاسم الأول في القائمة، وإذا فازت بمقعدين يكون من حق الاسم الأول والثاني فيها وهكذا.

القائمة المغلقة لانتخاب 200 عضو للمؤتمر الوطني العام[2]. بحيث يتم انتخاب 120 عضوا على أساس نظام الأغلبية والفائز الأول في الدوائر الفردية، ويتم انتخاب 80 عضوا على أساس التمثيل النسبي في القوائم الانتخابية في الدوائر المتعددة المقاعد[3]. وقد قسمت البلاد إلى **ثلاث عشرة** دائرة رئيسية سمح للأحزاب بالترشح في اثني عشر دائرة منها.

وقد أجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام بتاريخ 2012/7/7، وقد بلغ عدد الكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات 374 كيانا وحزبا سياسيا. وقام أكثر من **مليونين** و700 ألف ليبي (2.728.240) بتسجيل أسمائهم كناخبين[4].

وقد شهدت فترة الانتخابات تنافسا كبيرا بين الأحزاب السياسية، لاسيما بين الاحزاب الأربعة الكبرى وهي تحالف القوى الوطنية، وحزب العدالة والبناء، وحزب الجبهة الوطنية، وحزب الوطن، حيث شاركت هذه الأحزاب عن طريق قوائمها في أغلب الدوائر، كما شاركت في قوائم الأفراد فدفعت بمرشحيها وقامت بتمويل حملتهم الانتخابية وتولت التعبئة الإعلامية لهم والتصويت لصالحهم.

وقد كانت نتيجة الكيانات السياسية الفائزة كالاتي: تحالف القوى الوطنية 39 مقعدا؛ حزب العدالة والبناء 17 مقعدا؛ حزب الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا 3 مقاعد؛ حزب التيار الوطني الوسطي مقعدان؛ وحزب الاتحاد من أجل الوطن مقعدان؛ بينما فاز بمقعد واحد كل من حزب الحكمة، الرسالة، الوطن، الوطن للتنمية والرفاه، تيار شباب الوسط، لبيك وطني، الحزب الوطني الليبي، الركيزة، الوطن والنماء، التجمع الوطني بوادي الشاطئ، تحالف وادي الحياة، القائمة الليبية للحرية والتنمية، كتلة الأحزاب الوطنية، تجمع الأمة الوسط، ليبيا الأمل[5].

تعتبر التجربة الحزبية في انتخابات المؤتمر الوطني العام انطلاقة مشجعة وتجربة حزبية ناجحة لما شهدته من حضور كبير للأحزاب، ولما حققته هذه الأحزاب من مستويات أداء وتنظيم ومنافسة ولما حققته من نتائج، أما الملاحظات التي قد تسجل عليها فهي كالتالي:

أ. إن المشاركة الحزبية في ظل هذا القانون كانت جزئية ولم تكن كاملة، حيث اعتبرت الأحزاب وسيلة ثانوية لا أساسية واقتصرت مشاركتها في المنافسة على 80 مقعدا من إجمالي 200 مقعد، أي بما نسبته 40 % تقريبا من اجمالي المقاعد، كما أنها كانت **محدودة مكانيا** إذ لم يسمح للأحزاب بالمنافسة في كافة الدوائر الانتخابية وبالتالي فلم تشمل مشاركتها كامل القطر الليبي، **عدا أنها منعت** من المنافسة في الدائرة الثامنة التي اقتصر الانتخاب فيها على الأفراد[6].

ب. تقويض نظام القوائم المخصص للأحزاب بابتداع فكرة الكيانات السياسية. حيث قام القانون رقم 2012/4 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام بإنشاء الكيانات السياسية لتنافس الأحزاب السياسية في المقاعد الثمانين المخصصة لها، وعرفها في مادته الاولى بأنها "مجموعة من الأشخاص أو تجمع سياسي أو ائتلاف سياسي يقدمون قائمة ترشح وفق اتفاق سياسي". وبالتالي فقد انشأت العديد من الكيانات السياسية من تجمع مجموعة من الأشخاص قد لا يزيد عددهم عن ثلاثة أشخاص لتشارك في هذه الانتخابات وتنافس الأحزاب السياسية في المقاعد الثمانين المخصصة لها، الأمر الذي

انظر القانون رقم 4 /2012 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام المشار إليه. وانظر كذلك: "انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا" (التقرير النهائي الصادر عن مركز كارتر بتاريخ 2012/7/7) ص 4 وما بعدها . وانظر: سليمان محمد الطماوي: **النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة** (ب.م: ب.ن، ب.ط، 1988) صص 262-264. وكذلك: محمد مرغني خيري: **الوجيز في النظم السياسية** (ب.م: ب.ن، ب.ط، 1988) ص227.

[2] انظر المادة الأولى من القانون رقم 2012/4 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام المشار إليه.

[3] انظر المادتين 7 و8 من القانون رقم 2012/4، المشار إليه.

[4] المفوضية العليا للإنتخابات، الادارة المركزية للإنتخابات، نتائج الكيانات السياسية لانتخابات المؤتمر الوطني العام 2012، الشابكة (موقع **المفوضية الوطنية العليا للانتخابات** : www.hnec.ly).

[5] المفوضية العليا للانتخابات، الإدارة المركزية للانتخابات، نتائج الكيانات السياسية لانتخابات المؤتمر الوطني العام، المصدر ذاته.

[6] المفوضية العليا للانتخابات، الإدارة المركزية للانتخابات، توزيع الدوائر الانتخابية، المصدر ذاته.

ترتب معه دخول الأفراد في منافسة الأحزاب في نصابها المخصص لها، ما يمكن اعتباره افراغ لهذه الفكرة من محتواها، وتضيق لنظام القوام على حساب النظام الفردي[7].

ت. التضييق من فرص فوز الأحزاب وتغليب حظوظ فوز الكيانات المحلية. حيث اعتمد هذا القانون نظام التمثل النسبي في توزيع المقاعد[8]، والذي بمقتضاه توزع المقاعد بنسبة ثابتة على الأحزاب الفائزة ولا تذهب جميعها للحزب الفائز، وهذا النظام يعطي حظوظا كبيرة للكيانات السياسية لانتزاع مقاعد من الأحزاب الكبيرة بمشاركة متواضعة وبأصوات قليلة تأسيسا على فكرة بواقي الأصوات[9].

ج. تشجيع الولاءات المحلية والجهوية على حساب البرامج الوطنية. إن هذا القانون شجع على ظهور الكيانات السياسية المبنية على ولاءات محلية ومناطقية ضيقة على حساب الأحزاب السياسية المبنية على برامج وطنية، فجميع الكيانات السياسية الخمسة عشر التي فازت بمقعد واحد من مقاعد المؤتمر الوطني العام هي كيانات سياسية محلية لم تدخل المنافسة الا في مناطقها، وكانت حملتها الدعائية تتعلق بالتنمية المكانية لمناطقها وبمعالجة المشاكل المحلية فيها، ولم يكن لها أي برامج وطنية، كما أنها تعتمد على الزعامات المحلية والقبلية، ولا يمكن اعتبارها بأي حال أحزابا سياسية، ومع ذلك فقد تحصلت على 25% تقريبا من المقاعد المخصصة للأحزاب، ما يمكن القول معه أن ما أخذته الأحزاب من مقاعد هو 63 مقعدا تقريبا من 200 مقعد أي بما نسبته 31% فقط.

د. صعوبة وتعقيد النظام الانتخابي وعدم تناسبه مع المرحلة. فالنظام الانتخابي للمؤتمر الوطني العام كان معقدا للغاية ويضم ثلاثة نماذج مختلفة بما في ذلك نظام الفائز الأول، والصوت الواحد الغير المتحول، والتمثيل النسبي، وقد كان صعبا على الناخبين تفهمه، مما جعل البعض يرى أنه قد فشل في تلبية الالتزامات بشكل كاف من أجل المساواة في حق الاقتراع[10].

2.1. المشاركة الحزبية غير المباشرة

بعد التجربة المباشرة للأحزاب في انتخابات المؤتمر الوطني العام، شهدت ليبيا تجربتين انتخابيتين، كان نظام الانتخاب فيهما مختلفا، فلم يسمح للأحزاب بالمشاركة المباشرة فيهما، واعتمدا النظام الفردي للانتخاب، مما ضيق من فرص مشاركة الأحزاب واضطرها أن تدفع بمرشحيها في القوائم الفردية وتتولى دعمهم، وهاتان التجربتان هما: انتخابات الهيئة التأسيسية، وانتخابات مجلس النواب.

---

[7] لا يمكن عد الكيانات السياسية أحزابا سياسيا، لا من الناحية القانونية حيث فرق القانون بينهما، ولا من الناحية السياسية، فكما يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب في حديثه عن الاحزاب السياسية في العالم الثالث: "إن مجرد تشكيل مجموعة صغيرة من الأفراد الموجودين في السلطة لتنظيم على الورق يضمها في عضويته لا يجعل من ذلك التنظيم حزبا سياسيا. انظر: أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 117، 1987) ص14.

[8] هذا لا يخل بمزايا التمثيل النسبي بين الاحزاب السياسية في الانظمة ذات التعددية الحزبية، حيث يعتبره البعض المعيار الامثل لكونه مرآة صادقة وحقيقية للاتجاهات الشعبية وكونه يعطي لكل صوت ولرأي قيمة حقيقية تبرز في البرلمان إضافة إلى كونه يشجع على المنافسة الحزبية وبقاء الاحزاب الصغيرة ويدفع المواطنين الى المشاركة في الانتخابات . انظر في ذلك : محمد مرغني خيري ، م.س، ص227.

[9] حصلت العديد من الكيانات المحلية على مقاعدها نتيجة حاصل بواقي الاصوات، فمثلا لو كان عدد الاصوات الانتخابية الصحيحة في دائرة ما 30,000 وكان مخصص لهذه الدائرة 3 مقاعد برلمانية، فسيكون نصاب المقعد عندها هو 10,000 صوت، وتحصل حزب ما على 21,000 صوتا صحيحا، وتحصل الذي يليه من الاحزاب على 1,001 صوتا، فإن هذا الحزب الأخير سينتزع مقعدا من هذه المقاعد الثلاثة، لأن الحزب الكبير الذي جمع 21000 سيأخذ بكل 10,000 آلاف مقعد، ويتبقى عندها له 1000 صوت، ينافس بها على المقعد الثالث، ولكن هذا الحزب الصغير يغلبه بصوت واحد 1001، وبالتالي هو من يفوز بالمقعد الاخير.

[10] "انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا"، م.س، ص4.

1.2.1. تنظيم دور الأحزاب في انتخابات الهيئة التأسيسية للدستور الليبي

أصدر المؤتمر الوطني العام القانون رقم (17) لسنة 2013 بشأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في ليبيا بتاريخ 2013/7/20م[11]، ليتم وفقا له انتخاب 60 عضوا من الليبيين يتولون كتابة مسودة الدستور الليبي ليتم عرضها للاستفتاء العام، وقد اعتمد هذا القانون نظام الترشح الفردي في انتخابات الهيئة[12]. وبالتالي فلم يفتح المجال أمام الكيانات السياسية للمشاركة المباشرة بحجة أن طبيعة هذه المؤسسة وما تتطلبه عضويتها من كفاءة ومهنية أمر يقتضي إخراجها من الصراع والتنافس السياسي بين الأحزاب، لاسيما وأن الصراع السياسي بين الأحزاب كان على أشده حينها، وقد تعدى الأمر أكثر من ذلك حين ناقش المؤتمر الوطني العام مقترحا بمنع ذوي الانتماءات الحزبية من الترشح لعضوية هذه الهيئة. وقد شهد هذا الاقتراح ترحيبا من الرأي وكاد أن **يضم** هذا الشرط لولا تدخل البعد القانوني والدستوري القاضي ببطلان هذا التوجه. ولا شك أن هذا الاقتراح لو وجد طريقه للتطبيق لكان صدمة للحياة الحزبية في ليبيا، وضربة قاسمة لعمل الأحزاب فيها.

ولقد شاركت الأحزاب السياسية مشاركة غير مباشرة في انتخابات هذه الهيئة، حيث دفعت بمرشحيها كمرشحين مستقلين وتولت دعمهم والتصويت لهم، كما قامت أحيانا بالوقوف وراء مرشحين مستقلين في دوائرهم وتولت دعمهم ووجهت جماهيرها لهم، وقد وصلت العديد من الأحزاب لعضوية هذه الهيئة[13]، إلا أن طبيعة هذه الهيئة وطبيعة عملها القانوني والفني قد حجب في كثير من الأحيان الدور الحزبي داخلها.

2.2.1. تنظيم دور الاحزاب في انتخابات مجلس النواب (10) لسنة 2014

صدر القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب في 2014/3/31م. ليتم انتخاب مجلس للنواب يتكون من 200 عضوا يعتبر السلطة التشريعية المؤقتة للدولة في المرحلة الانتقالية (م1)، وقد نصت المادة (18) من هذا القانون على أنه "يعتمد النظام الانتخابي الفردي في انتخاب أعضاء مجلس النواب وفقا لنظام الصوت الواحد غير المتحول".

وبالتالي وعلى غرار انتخابات الهيئة التأسيسية فقد منعت الأحزاب من المشاركة المباشرة في انتخابات مجلس النواب، واضطرت إلى المشاركة غير المباشرة عبر النزول بمرشحين فرديين ينتمون إلى تلك الأحزاب، وتمويل دعايتهم الانتخابية ودعمهم أو دعم مستقلين توافقهم في توجهاتهم الإيديولوجية، وقد بدا هذا الدور علنيا وملحوظا، ولعل أبرز شواهده هو الدعاية الإعلامية واللقاءات الإذاعية التي تكفلت بها القنوات الإذاعية التابعة لتلك الأحزاب للمرشحين الأفراد المنتمين إليهم.

وعليه، وبالرغم من أن التجربة الانتخابية لمجلس النواب كانت بمثابة الرجوع للخلف وصدمة قاسية للعمل الحزبي، إلا أنها لم تمنع الأحزاب من المشاركة السياسية والمحافظة على **شيء** من دورها في العمل السياسي، فدفعت بمرشحيها في قوائم الأفراد، وعقدت تحالفات مع آخرين لدعمهم ووجهت جمهورها للتصويت لهم. وأسفر الأمر عن وصول الأحزاب لعضوية هذه المؤسسة فتشكلت كتلة حزبية داخل مجلس النواب تابعة لحزب تحالف القوى الوطني وصل عددها الى 30 عضوا تقريبا، كما تشكلت كتلة مقاطعة لمجلس النواب يقودها أعضاء من حزب العدالة والبناء.

3.2.1. تقييم المشاركة الغير مباشرة للأحزاب

---

[11] تنص المادة 2 من القانون رقم 17 لسنة 2013 المشار اليه على أنه: "تتألف الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور من ستين عضوا .."، وتنص المادة الثالثة: "ويناط بالهيئة التأسيسية صياغة مشروع الدستور الدائم للبلاد..".

[12] تنص المادة 6 من هذا القانون على أنه: "يعتمد النظام الانتخابي الفردي القائم على نظام الأغلبية البسيطة، ويكون الفائز بالمقعد المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات، وعند التساوي تجرى القرعة بين المتساوين".

[13] لعل أكبر دليل على ذلك هو تولي رئيس الحزب الوطني الليبي السيد على الترهوني رئاسة هذه الهيئة.

- عدم قانونية منع الأحزاب من المشاركة المباشرة، إذ إن منع الأحزاب من المشاركة في انتخابات الهيئات السياسية يتعارض مع المبادئ الدستورية المتعلقة بالمشاركة السياسية والحزبية وضمان عمل الأحزاب الواردة في المواد (4، 14، 15) من الإعلان الدستوري .

- إن هذه التجربة كانت بمثابة الرجوع للخلف، وصدمة للعمل الحزبي، **وقد** أدت الى إضعافه وشل نشاطه حيث لم تستطع الأحزابُ السياسية الصغيرة **تمويلَ** الحملات الانتخابية الكبيرة المشاركة في هذه الانتخابات. واعتبر الأمر بمثابة تجميد لنشاطها **وإنهاء** للتعددية الحزبية. كما أن الأحزاب الكبيرة بدورها تضررت، بالنظر إلى أن دعم المستقلين سيضعف من سيطرتها عليهم عند فوزهم، ويؤثر على **نجاعة العمل الحزبي برمته**.

2. ملامح التجربة الحزبية

سنتعرف على الملامح العامة لهذه التجربة الحزبية عن طريق دراسة الدور الحزبي داخل الإطار المؤسسي للدولة وسنختار لذلك المؤتمر الوطني العام كمؤسسة رسمية نموذجا نقيس من خلاله هذا الدور، ثم في فقرة ثانية سنضع تقييما عاما على عمل الاحزاب في ليبيا خلال هذه التجربة.

1.2. التجربة الحزبية داخل الإطار المؤسسي: المؤتمر الوطني العام نموذجا

إن المؤتمر الوطني العام هو السلطة السيادية العليا في ليبيا ، ويضطلع بالدور التأسيس و التشريعي والرقابي ، إضافة إلى دور تنفيذي، ما يجعل الوضع السياسي داخله يصبغ ويعم الحياة السياسية في ليبيا عموما . وبالتالي فتقييم دور الأحزاب داخله هو تقييم لدورها في الحياة السياسية في ليبيا عامة .

وكما كان للأحزاب **دورا كبيرا** في انتخابات المؤتمر الوطني العام، فقد كان لها دور كبير داخله، وشهدت المرحلة الأولى من عمره سيطرة واضحة للأحزاب على المؤتمر وقراراته، ولعب العامل الإديولوجي والحزبي الدور الأبرز على حساب العامل الجهوي والقبلي، فانقسم المؤتمر الوطني - تبعا لذلك- الى تيارين رئيسين: تيار إسلامي يقوده حزب العدالة والبناء، وآخر مدني ليبرالي يقوده تحالف القوى الوطنية. ويتكون كل تيار من أحزاب صغيرة أو كتل برلمانية أو أفراد مستقلين. وقد تجلى التنافس الحقيقي بين هذين الحزبين في ما يلي:

1.1.2. تكون الكتل السياسية داخل المؤتمر

حيث تشكلت داخل المؤتمر الوطني العام كتلتان رئيسيتان تمثلان الحزبين الأساسيين، وهما كتلة تحالف القوى الوطنية، وكتلة العدالة والبناء، ثم بعد ذلك توالى إنشاء الكتل السياسية من قبل الأعضاء المستقلين المترشحين بطريقة القوائم الفردية. وهذه الكتل في أغلبها كانت امتدادا للكتلتين الرئيسيتين المذكورتين. وقد انضمت واصطفت هذه الكتل البرلمانية للحزبين الرئيسين مكرسة تكون تيارين واضحين داخل المؤتمر، وهذه الصورة من صور نشوء الأحزاب أكد عليها موريس ديفرجيه حين اعتبر أن فكرة الأحزاب هي توسع لمقتضيات العمل البرلماني وتطور لفكرة الكتل البرلمانية[14] .

2.1.2. جلوس أعضاء المؤتمر

حيث جلست الكتلة الإسلامية بمختلف مكوناتها على يمين المؤتمر، وجلست الكتلة المحسوبة على التيار المدني الليبرالي على يساره. وظل هذا الوضع قائما بالرغم من عدم وجود مقتضى قانوني له، وبدا أن الجلوس المتقارب هذا أسهل في توحيد المواقف وعمل المشاورات الداخلية السريعة أثناء النقاش أو التصويت حيث انضوى تحت كل كتلة أعضاء من مختلف المناطق، مغلبين العامل الإيديولوجي والبرنامج الوطني على العامل الجهوي والقبلي.

---

[14] انظر: موريس ديفرجيه (ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد): **الأحزاب السياسية** (بيروت: دار النهار ، 1980، ط3) صص6-11. كذلك انظر: أسامة الغزالي حرب، م.س، ص76.

3.1.2. المحاصصة الحزبية

كان الطابع الغالب في قرارات المؤتمر الوطني العام في مرحلته الأولى هو المحاصصة الحزبية بين حزبي تحالف القوى الوطنية والعدالة والبناء، ولا يغير من ذلك ظهور بعض الأحزاب الصغيرة - بين الحين والأخر- بمظهر الحياد. وتعتبر حينها نقطة تعادل بين الحزبين الكبيرين ويرتضيانها منطقة حياد بينهما. وعلى كل حال فيمكن تعداد أهم صور هذه المحاصصة في الآتي:

- المناصب القيادية في المؤتمر: فبينما أخذ تحالف القوى الوطنية منصب النائب الأول لرئيس المؤتمر، أخذ حزب العدالة والبناء منصب النائب الثاني للرئيس، وذهب منصب الرئيس لطرف ثالث هو حزب الجبهة الوطنية. وكذلك تم توزيع باقي المناصب القيادية في المؤتمر، كمنصب المتحدث الرسمي، والمقرر، والمراقبين، وكذلك رئاسة اللجان البرلمانية الدائمة في المؤتمر، ورئاسة وعضوية اللجان المؤقتة.
- الحكومة: شهدت الحكومة الأولى المشكلة من المؤتمر تنافسا كبيرا بين الحزبين ، وأنتهى التنافس إلى فشل تشكيل حكومة من أي من الحزبين، ففوز الدكتور مصطفى أبو شاقور المدعوم من التيار الإسلامي بالمنصب على الدكتور محمود جبريل رئيس حزب تحالف القوى الوطنية لم يمكنه من نيل الثقة لحكومته في المرتين ما اعتبر معه إقالة له ولحكومته بحسب اللائحة الداخلية للمؤتمر. عندها لم يكن هناك مناص من التوافق على حكومة محاصصة بين الحزبين ، وعلى هذا تم تشكيل حكومة السيد على زيدان .
- المناصب السيادية: كذلك خضعت المناصب السيادية لذات المحاصصة، حيث تم استكمال التعيينات التي بدأها المجلس الوطني الانتقالي للمناصب السيادية بإعمال المحاصصة الحزبية بين التيارين[15].
- السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية، و رؤساء المؤسسات والهيئات العامة والصناديق السيادية: حيث امتدت المحاصصة الحزبية الى السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية، ورؤساء الهيئات والمؤسسات العامة التابعة للمؤتمر كهيئة مكافحة الفساد، ورئيس هيئة النزاهة الوطنية، ورئيس جهاز تنفيذ السكة الحديدية، وكذلك الأجهزة الإدارية التابعة للمؤتمر، كديوان المؤتمر، الحرس الرئاسي للمؤتمر.
- القوانين: كذلك فإن كل القوانين والقرارات التي اتخذها المؤتمر كانت خاضعة لذات المحاصصة الحزبية، ولعلنا نشير إلى أكثر هذه القوانين خطورة وهو قانون العزل السياسي، حيث شهد هذا القانوني تجاذبا وصراعا سياسيا بين الحزبين، وأصبح أداة ووسيلة للصراع الحزبي أراد كل حزب أن يقصي به قيادات الحزب الأخر، وانتهى الأمر الى إقراره بصيغة مشددة أقصت العديد من القيادات الحزبية والشخصيات السياسية والوطنية الفاعلة كان من بينها رئيس المؤتمر الوطني العام الدكتور محمد المقريف الذي قدم اسقالته من رئاسة المؤتمر وكذلك نائبه الدكتور جمعة احمد اعتيقة، وكذلك منع رئيس حزب تحالف القوى الوطنية من الترشح للمناصب السيادية.

وعموما، فإن هذه المرحلة - مرحلة التنافس الحزبي- لم تدم طويلا، فقد انتهت بانتخابات مجلس النواب في 2014/7/7م، حيث انسحب حزب تحالف القوى الوطنية من المؤتمر بعد انتخابات مجلس النواب[16]، وانتهت المنافسة والمحاصصة الحزبية، وسيطر العامل الجهوي والفئوي على حساب العامل الايديولوجي.

---

[15] وتعد من المناصب السيادية في ليبيا محافظ مصرف ليبيا المركزي، المفتي، النائب العام، رئيس المحكمة العليا، رئيس الاركان العامة، رئيس ديوان المحاسبة، رئيس الرقابة الادارية، رئيس هيئة مكافحة الفساد، رئيس المخابرات العامة.

[16] استمر المؤتمر الوطني العام بعد انتخابات مجلس النواب في العمل، معتبرا نفسه صاحب الشرعية استنادا إلى حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في الطعن رقم 2014/17 القاضي بإلغاء التعديل الدستوري السابع والذي إنشاء مجلس النواب وتأسست عليه انتخاباته.

2.2. تقييم وضع الأحزاب السياسية

1.2. أهمية دور الاحزاب في هذه المرحلة

مما لاشك فيه أن الأحزاب في ليبيا خلال هذه المرحلة - شهدت نشاطا وحراكا سياسيا فاعلا وأدت دورا وطنيا مهما، فبالرغم من التنافس السياسي الحاد بينها، إلا أنها ظلت عاملا للوحدة الوطنية وعززت فكرة التكامل القومي بما تعنيه من إدماج للعناصر الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعرقية والجغرافية في الدولة القومية[17]، كما أن قيام الأحزاب على البرامج الوطنية التي تضم تحتها كافة أبناء المناطق يحد من الولاءات الذاتية وتتلاشى معه العوامل الجهوية والقبلية التي هي عوامل فرقة. فسيطرة العامل الحزبي تظل أكثر فائدة من الناحية الوطنية من سيطرة العامل الجهوي والقبلي، كما أن البرامج الحزبية تظل معيارا منضبا يسهل معه توحيد وجهات النظر والمواقف لتنظيم واستقرار الحياة السياسية في البلاد.

كما لا يخفى دور الأحزاب في دعم الحوار الديمقراطي، وتأكيد حرية الفكر والرأي والتداول على السلطة، إضافة لكونها رحما لتكوين القادة والمؤهلين[18]، وهذه الأدوار جميعها أدتها الأحزاب في ليبيا كلا أو بعضا، فظل التنافس الحزبي بينها منشطا ضامنا للمسار الديمقراطي وضمانا لعدم حدوث الانقلابات العسكرية.

كما أن الأحزاب تنشط الحياة السياسية من خلال تنافسها السياسي وطرحها لبرامجها وأفكارها، وتكوين الرأي العام من خلال توجيه الحزب للمواطنين وتوعيتهم بالمشكلات السياسية، ومقترحاتها لحلها[19]. ولعل هذه الأدوار جميعها أدتها الأحزاب السياسية في ليبيا خلال هذه المرحلة.

2.2. **أهم الانتقادات على التجربة الحزبية في ليبيا**

- ضعف التنظيم الداخلي للأحزاب، وسوء توزيعها للمناصب القيادية والتنفيذية داخلها، وهذا الأمر أدى إلى تخلي العديد من أعضائها عنها سواء داخل المؤسسات الرسمية أو خارجها.
- ضعف البرامج السياسية للأحزاب خلال الحملات الانتخابية، حيث أن هذه الحملات تدور في كثير من الأحيان حول الأشخاص الممثلين للأحزاب، بدلا من البرامج السياسية.
- المركزية الشديدة داخل الأحزاب وغياب الديمقراطية داخلها. فعادة ما تعاني الأحزاب من سيطرة رئيس الحزب على صناعة القرار فيه، وإذا كان الحزب من داخله لا يطبق مبدأ تداول السلطة والانتخابات النزيهة والمشاركة الحقيقية، فكيف ينادي بهذه الامور في بنية الدولة، حيث أن فاقد الشيء لا يعطيه .
- فشل التحالفات والائتلافات الحزبية، حيث قامت عدة تحالفات حزبية بين بعض الاحزاب ثم انحلت وأسفرت عن صراعات بينها.

---

[17] انظر فكرة التكامل القومي في: أسامة الغزالي حرب، م.س، ص186.

[18] الجعيدي بدر محمد حسن: **التوازنين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ب.ط) ص380.

[19] انظر على الشكري: **وظائف الاحزاب السياسية و أنواع النظم الحزبية و أثرها على النظم السياسية** (ب.م: جامعة بابل، 2012، ب.ط) ص74.

- الانشقاقات والانقسامات، فقد شهدت الأحزاب السياسية كثيرا من الانشقاقات من قياديين وأعضاء، تحولوا إلى خصوم لتلك الأحزاب، ولعل تلك الانشقاقات ترجع أغلبها الى خلافات بين الأعضاء المنشقين ورئاسة الحزب.
- تشابه البرامج بين الأحزاب السياسية، فباستثناء حالات الاختلاف الإيديولوجي الواضح في قليل من الأحزاب السياسية (إسلامي - ليبرالي) فإن أغلب الأحزاب في ليبيا متشابهة البرامج. ولاشك أن التشابه الواضح في البرامج السياسية يجعل المواطن غير قادر على التمييز بين الأحزاب، ويجعله غير راغب في تغيير الوضع القائم إذا كان البديل هو نفسه[20].
- ضعف البنية التنظيمية للأحزاب، حيث أن أغلب الأحزاب لا تمتلك هيكلا تنظيميا يتبعها في المناطق والبلديات، ما يجعلها غير قادرة على المنافسة في أغلب الدوائر الانتخابية.

3.2. **أسباب تدني دور الأحزاب السياسية في ليبيا**

- حداثة العهد بالتجربة الحزبية في ليبيا، حيث أنها لم تشهد أي تجربة حزبية من سنة 1951، أي من 65 سنة تقريبا.
- النظام الانتخابي لانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، وانتخابات مجلس النواب، حيث منعاها من المشاركة المباشرة وقلصا من دورها الانتخابي ما أثر على دورها السياسي بالعموم.
- القرار رقم 2013/30 الصادر عن المؤتمر الوطني العام بالاستقلالية التامة لأعضاء المؤتمر الوطني العام عن أحزابهم وعدم قدرة أحزابهم على إسقاط عضويتهم او استبدالهم[21]، إذ أضعف من الدور الرقابي والتوجيهي للأحزاب على أعضائها، وجعل الأعضاء مستقلين في قراراتهم وغير ملزمين بتوجهات أحزابهم.
- قانون العزل السياسية، حيث صدر قانون للعزل السياسي أقصى **معظم** القيادات الحزبية، كرئيس تحالف الوطنية الدكتور محمود جبريل، ورئيس حزب الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا الدكتور محمد المقريف الذي تولى رئاسة المؤتمر الوطني العام وقدم استقالته من المؤتمر الوطني العام بسبب **انبثاق** قانون العزل السياسي عليه، وغيره من القيادات الحزبية القوية.
- الصراع السياسي بين الأحزاب السياسية، إذ خرجت الأحزاب من فكرة الوفاق السياسي إلى التصعيد، فابتداء من محاولة تعطيل المؤسسات السيادية عبر النصاب المعطل، إلى الحرب الكلامية والإعلامية ونشر الفضائح والتهجم عبر الفضائيات والإعلام، إلى التحاكم أمام القضاء، الى أن انتهى الأمر الى الصراع المسلح بينها.
- الوضع السياسي والأمني المتأزم بسبب الصراع السياسي، حيث حملت الأحزاب مسؤولية الوضع السياسي المتردي، وفشل الحكومة في تنفيذ أي خطط للتنمية وحفظ الأمن وحماية المواطنين ووضع حد للانتهاكات الحقوقية وتحسين الوضع المعيشي، وقد حملت الأحزاب مسؤولية هذا الفشل بسبب الصراع السياسي بينها.

---

[20] وحيد عبدالحميد: **الديمقراطية الداخلية في الاحزاب السياسية المصرية ، دراسة مقارنة 76-1987** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993) ص112.

[21] صدر هذا القرار بناء على فتوى مقدمة من اللجنة القانونية بالمؤتمر ردا على طلب حزب تحالف القوى الوطنية بإسقاط العضوية عن اثنين من أعضائه ترشحا عن كتلته. وذلك لأنهم لم يلتزموا بمواقف الحزب داخل المؤتمر، وكان تحالف القوى الوطنية مستندا في ذلك على ما تنص عليه المادة السابعة من القانون رقم 2012/4 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام في هذا الصدد بقولها بأن المقاعد للكيان وليست للمترشح ، إلا أن اللجنة القانونية رأت غير ذلك واستندت إلى اللائحة الداخلية للمؤتمر الوطني العام التي تنص على أن النائب داخل المؤتمر ينوب عن الأمة ككل، ويملك حصانة برلمانية للتعبير عن آرائه ومواقفه داخل المؤتمر، وأن عملية توجيهه الملزم من قبل حزبه يتعارض مع مبدأ دستوري، وأن يخل بالعمل البرلماني وبفكرة النيابة عن الأمة، ويجعل المؤسسة النيابية مملوكة لأحزاب ومسيرة من خارجها. كما أن هذا الرأي يتعارض مع ما تنص عليه اللائحة الداخلية من حالات حصرية لفقدان عضوية المؤتمر الوطني العام وهي الوفاة والاستقالة، والإقالة بنصاب 120 صوت من المؤتمر.

4.2. الخريطة السياسية للأحزاب في ليبيا

إن تصنيف الأحزاب السياسية يواجه إشكالية معايير التصنيف، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسم الأحزاب السياسية، وهذا راجع الى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه. وقد تأسست في ليبيا بعد الثورة عشرات الأحزاب السياسية الجديدة من كل التيارات الفكرية الليبرالية، والوطنية الثورية، والقومية، والاشتراكية، والدينية، وإن كان أغلب هذه الأحزاب يخلو من برنامج واضح يبين توجهه الفكري أو مشروعه الوطني.

وقد قامت لجنة شؤون الأحزاب في ليبيا -حتى هذا التاريخ- بالتصريح لعدد 30 حزبا، كان أولها، حزب العدالة والتقدم، الذي صرح له بموجب القرار رقم (1) لسنة 2012 الصادر عن لجنة شؤون الاحزاب بتاريخ 2012/5/30م. ثم تلته الأحزاب الاتية حسب تسلسل قرارتها، وهي:

حزب العدالة والتقدم، حزب التضامن الليبي، حزب ليبيا المستقبل، حزب الحرية والمساواة، حزب الوطني للتغيير والبناء، حزب الإجماع الوطني الديمقراطي، حزب القمة، حزب التقدم من أجل ليبيا، الحزب الوطني الليبي، حزب المؤتمر الوطني الأصالة والتجديد، حزب الناس، حزب التيار الوطني الديمقراطي، حزب ليبيا الشامل، حزب المؤتمر الوطني الحر، حزب التجمع الوطني الديمقراطي من أجل العدالة والتقدم، حزب التضامن الوطني الذي تم التصريح له بموجب قرار المفوضية العليا رقم 16 لسنة 2012 الصادر بتاريخ 2012/12/11م، حزب تحالف الشباب الديمقراطي، حزب العدالة والحرية والتنمية، حزب العدالة والبناء، حزب الأمة، حزب الوسط الوطني، حزب الجبهة الوطنية، حزب الائتلاف الجمهوري، حزب مستقبل الوطن، حزب الاتحاد الديمقراطي، حزب اتحاد الفلاحين والعمال، حزب التجمع الليبي الديمقراطي، حزب الحكمة، وآخرهم حزب الحرية والإصلاح الذي صرح له بموجب القرار رقم 2013/30 الصادر بتاريخ2013/6/11م.

خلاصة: تعتبر التجربة الحزبية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير التغيير الأكبر للثورة، وهي رغما عن حداثتها فقد شهدت زخما وحضورا فاعلا للأحزاب السياسية، ومشاركة حقيقية من قبلها حتى وصلت فيها الى المؤسسات السياسية وأصبحت تقود الحراك السياسي في ليبيا، واعتبرت بحق شاهدا على التغيير الحقيقي في ليبيا ودليلا على الانتقال من النظام السلطوي الفردي إلى النظام الديمقراطي القائم على المشاركة والمنافسة والتداول السليم للسطلة عبر الانتخابات الحرة النزيهة.

وبالرغم من الانطلاقة الواعدة للأحزاب في ليبيا في انتخابات المؤتمر الوطني العام، إلا أن دور الأحزاب ما لبث أن ضعف على حساب العامل الجهوي، وتدنى مستواها لدى الرأي العام الذي حملها مسؤولية الصراع السياسي في البلاد فخرجت المظاهرات ضدها، وتم التهجم وإقفال مقارها والاعتداء على قياداتها، وأعلنت العديد منها تجميد عملها.

إن الحياة الحزبية في ليبيا لازالت في بدايتها ولا زال أمامها العديد من التحديات والصعوبات، وقد حاولنا في هذه الورقة أن نتتبع هذه التجربة الحزبية وأن نقدم صورة مبسطة عنها بمنهج علمي محايد، كما قمنا بتضمينها شيئا من التقييم والنقد العلمي عله **يساهم** في تقويم الحياة الحزبية في ليبيا التي نراها - بلا شك- عاملا أساسيا لوحدة للبلاد، ورافدا مهما للحياة السياسية، وركنا من أركان الحياة الديمقراطية.

لائحة المراجع

1. أسامة الغزالي حرب: **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 117، 1987).
2. الجعيدي بدر محمد حسن: **التوازنين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ب.ط).
3. سليمان محمد الطماوي: **النظم السياسية والقانون الدستوري دراسة مقارنة** (ب.م: ب.ن، ب.ط، 1988).
4. على الشكري: **وظائف الاحزاب السياسية و أنواع النظم الحزبية و أثرها على النظم السياسية** (ب.م: جامعة بابل، 2012، ب.ط).
5. القانون رقم 4 /2012 بشأن انتخابات المؤتمر الوطني العام المشار إليه. وانظر كذلك: "انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا" (التقرير النهائي الصادر عن مركز كارتر بتاريخ 2012/7/7).
6. محمد مرغني خيري: **الوجيز في النظم السياسية** (ب.م: ب.ن، ب.ط، 1988).
7. المفوضية العليا للإنتخابات، الادارة المركزية للإنتخابات، نتائج الكيانات السياسية لانتخابات المؤتمر الوطني العام 2012، الشابكة (موقع **المفوضية الوطنية العليا للانتخابات**: www.hnec.ly).
8. موريس ديفرجيه (ترجمة: علي مقلد وعبد الحسن سعد): **الأحزاب السياسية** (بيروت: دار النهار ، 1980، ط3).
9. وحيد عبدالحميد: **الديمقراطية الداخلية في الاحزاب السياسية المصرية ، دراسة مقارنة 76-1987** (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993).